الأمم المتحدة

A/70/176–S/2015/560



Distr.: General
24 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٦٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مجلس الأمن
السنة السبعون

الشراكات الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدوليين

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٩١ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318).

ويقيّم هذا التقرير تطورات السلام والأمن الرئيسية في أفريقيا خلال السنة الماضية ويلقي الضوء على الروابط المتنامية بين الاستبعاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والنزاع العنيف. وتتطلب مواجهة هذا الاتجاه اتباع نُهج شاملة متركزة على الناس في العمل على تحقيق السلام والأمن والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، كما هو موكَّد في برنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذه العشرية الأولى. وتماشيا مع الولاية التي حددها قرار

* A/70/150.

040915 030915 15-11180 (A)





الجمعية العامة ٦٩/٢٩١ والمتعلقة بوضع مقترحات بسياسات تتعلق بالتحديات الناشئة، ووفقا لطموح برنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ من أجل: ”أفريقيا ذات الحكم الرشيد، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون“، يتناول التقرير دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز الحكم الديمقراطي في أفريقيا. وينتهي التقرير بتوصيات لتعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولتعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة وسائر الشركاء على تعزيز الحكم الديمقراطي في أفريقيا.

أولا – مقدمة

١ – في عام ١٩٩٨، وبناء على طلب من مجلس الأمن (S/PRST/1997/46)، أجرى سَلَفي تحليلاً شاملاً لأسباب النزاع، والعمل على تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة في أفريقيا. واقترح التقرير الذي تلا التحليل (A/52/871-S/1998/318) تدابير معيّنة تهدف إلى تقليص النزاع، وإقامة سلام دائم وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا.

٢ – وفي عام ٢٠٠٩، طلبت الجمعية العامة إليّ في قرارها ٦٣/٣٠٤ تقديم تقرير يستعرض حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٨. وقد أصدرت تقريرا استعراضياً (A/65/152-S/2010/526) يبين ما أحرز من تقدم، ويحدد التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أفريقيا، ويقدم توصيات ومقترحات لتجديد الشراكة مع أفريقيا.

٣ – وقد أبرز التقرير الاستعراضي أنه على حين أن ”أفريقيا قد أحرزت تقدماً كبيراً في إقامة حكم ديمقراطي يشجع التعددية ويعزز دور البرلمانات والمجتمع المدني، ... فلم تقم كل البلدان فيها باعتناق تلك المبادئ“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤١). ويعكس الاتحاد الأفريقي كذلك هذه النظرة في برنامجه للقيم المشتركة، الذي يؤكد على أهمية الحكم الديمقراطي لتعزيز العلاقات بين الحكومات والشعوب على أساس حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة الشعبية، والمساواة بين الجنسين والتنمية الشاملة للجميع. وعلى ذلك، يشكل الحكم الديمقراطي إحدى الأولويات الثماني للإعلان الرسمي الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي وأحد الطموحات السبعة لبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٤ – وفي السياق المذكور آنفا، أُعد هذا التقرير بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة من خلال فرق العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية، ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا. وبعد المقدمة في الفرع الأول، يقدم الفرع الثاني معلومات مستكملة بشأن آخر التطورات المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا. ويقيّم الفرع الثالث الإجراءات والمبادرات الرئيسية التي اتخذها منظومة الأمم المتحدة بدءاً من تموز/يوليه ٢٠١٤ حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥ لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي. ويتناول الفرع الرابع المواضيعي دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في ميدان الحكم الديمقراطي في أفريقيا. وختاما، يتضمن الفرع الخامس الاستنتاجات والتوصيات الهادفة إلى تعزيز الشراكة الحيوية بين أفريقيا والأمم المتحدة.

ثانيا – استعراض أحداث السنة

٥ – أحرزت أفريقيا، منذ تقريري السابق، تقدما ملحوظاً في تحديد رؤيتها ”لأفريقيا متكاملة يعمها الرخاء والسلام، ويدفعها ويديرها مواطنوها، وتمثل قوة دينامية في الساحة الدولية“[1]. وفي القمة الرابعة والعشرين، المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اعتمد الاتحاد الأفريقي برنامج عام ٢٠٦٣ بوصفه البرنامج الخمسيني لتحقيق التحول من أجل السلام والأمن والتنمية. كما أعلنت جمعية الاتحاد الأفريقي عام ٢٠١٥ ”عام تمكين المرأة وتنمية قدراتها من أجل تحقيق برنامج أفريقيا لعام ٢٠٦٣“.

٦ – ويتوقع أن تقوم البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بمواءمة خططها الإنمائية مع برنامج عام ٢٠٦٣ وخطته التنفيذية العشرية الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣)، التي اعتمدتها القمة الخامسة والعشرون للاتحاد الأفريقي، المعقودة في جنوب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠١٥. كما يتوقع أن يواصل المجتمع الدولي تعزيز دعمه لأفريقيا في تنفيذ برنامج عام ٢٠٦٣ وخطته التنفيذية العشرية الأولى. وأرحب بالاعتماد التاريخي لهذا البرنامج الذي يوافق الذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

٧ – وقد أحرزت أفريقيا على العموم تقدماً في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الحكم وإدارة الانتخابات، ومنع النزاعات وحلها، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، والتصدي لتفشي الأمراض. وقد قام بدعم جهود البلدان الأفريقية في هذه المجالات، المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية والمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة. ويجري تسليط الضوء على آخر التطورات الاقتصادية الرئيسية في تقريري عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/70/175).

٨ – وفيما يتعلق بإدارة الانتخابات، حقق عدد من البلدان، منها توغو وتونس ونيجيريا، تحسينات في إدارة العمليات الانتخابية، ولا تزال هناك تحدّيات فيما يتعلق بمنع وتخفيف العنف ذي الصلة بالانتخابات، والذي ينتج غالباً عن عوامل منها عدم الثقة في مصداقية العملية الانتخابية وإدارة الانتخابات، والسياسة التشاركية الحقيقية، والأخذ بنهج ”الفائز يحصل على كل شيء“ فيما يتعلق بالانتخابات، والنُظُم غير الفعالة لإدارة النزاعات. وبناء على طلب الدول الأعضاء، قدمت الأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية، أو الوساطة، أو الدعم التقني لعدد من البلدان الأفريقية التي أجرت انتخابات في الفترة قيد الاستعراض.

(١) ديباجة الإعلان الرسمي للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، الذي اعتمدته جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣.

٩ - وفي بوركينا فاسو، يتطور الوضع السياسي في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي أدت إلى استقالة الرئيس بليز كومباوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد حققت الحكومة الانتقالية تحت قيادة الرئيس ميشيل كافاندو تقدما كبيراً في تنفيذ عناصر ميثاق المرحلة الانتقالية. وأصدرت اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية الجدول الزمني للانتخابات وأتمت مراجعة السجل الانتخابي. ولما كان البلد يستعد للانتخابات الرئاسية والعامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فسوف يواصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا التعاون تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والفريق الدولي لمتابعة المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو ودعمها، من أجل دعم التنفيذ الكامل لميثاق المرحلة الانتقالية وتنظيم انتخابات ذات مصداقية.

١٠ - وفي بوروندي، أدى انقلاب فاشل واحتجاجات عامة ضد قرار الرئيس نكورونزيزا السعي إلى ولاية رئاسية ثالثة مثيرة للجدل إلى حدوث عنف انتخابي وتدفق ما يزيد على ٠٠٠ ١٤٥ لاجئ على البلدان المجاورة. وفي غمرة توترات مشتدّة لجأ عدد من كبار ممثلي الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني إلى المنفى، بمن فيهم النائب الأول لرئيس بوروندي، ونائب رئيس المحكمة الدستورية ونائب رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة الوطنية. وفي ظل العنف الجاري وتدهور حالة حقوق الإنسان، دعت جماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة وسائر الأطراف المعنية إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية لإتاحة الظروف المواتية لعقد انتخابات حرة وسلمية وذات مصداقية. وعلى الرغم من هذه الدعوات، جرت الانتخابات البرلمانية في ٢٩ حزيران/يونيه وسط عنف انتخابي ومقاطعة من جانب المعارضة. وقد تعاون ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي ومبعوثي الخاص وممثل منطقة البحيرات الكبرى وأفريقيا الوسطى تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وسائر الشركاء لنزع فتيل التوترات ودعم إجراء عملية حوار وطني لإيجاد حل سياسي للأزمة والمعاونة في تهيئة بيئة مواتية لانتخابات سلمية وذات مصداقية وشاملة للجميع.

١١ - وفي الصومال كذلك، لا تزال مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت والاستعدادات للانتخابات تتلكأ. وعلى حين أجيزت في شباط/فبراير ٢٠١٥ التشريعات التي تأذن بإنشاء لجنة انتخابية مستقلة وطنية وتم في ٦ تموز/يوليه تعيين مفوضيها، فإن أمانة اللجنة لم يتم بعد إنشاؤها بالكامل. وفي الوقت نفسه، أحرزت الصومال تقدماً في بناء السلام وبناء الدولة، وتواصل تشكيل ولايات متحدة ونشر السلطات المدنية في المناطق التي تم استعادتها حديثا.

وبدأ الزعماء على المستويين الاتحادي والإقليمي حواراً منظما بشأن علاقاتهم، واتفقوا على خطط لإدماج المليشيات الإقليمية في الجيش الوطني. وفي إطار ميثاق الاتفاق الجديد للصومال، وافقت اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية والتعمير في الصومال في آذار/مارس ٢٠١٥، على مبلغ ١٠٠ مليون دولار لبرامج بناء السلام وبناء الدولة. وسوف يواصل ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعم الأطراف المعنية الصومالية لتكثيف ما تبذله من جهود لاستكمال العملية السياسية، والاستفتاء على الدستور وتنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦، كما سوف يواصل مشاركته في تنسيق الدعم لتحقيق الاستقرار للصومال وتعميره.

١٢ - وأحرزت مالي تقدماً في عمليتها للسلام والمصالحة، وإن كانت الحالة الأمنية لا تزال هشة. فاستمرار العنف والهجمات الإرهابية، بما فيها الهجمات ضد المدنيين، تهدّد بتقويض عملية السلام. كما تزايدت الهجمات على القوات الدولية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتم توقيع اتفاق السلام والمصالحة في مالي بين حكومة مالي وتنسيقية حركات أزواد في ٢٠ حزيران/يونيه. ويعمل ممثلي الخاص في مالي مع الشركاء لدعم تنفيذ الاتفاق وتيسير الحوار السياسي والمصالحة من خلال مساعيه الحميدة المستمرة. كما أن هناك جهوداً تُبذل لتقوية قدرات البعثة على حماية المدنيين، وتحسين الأمن، والمساعدة على إعادة بسط سلطة الدولة في شمالي مالي وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي.

١٣ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قام فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى بإنشاء ودعم عملية الوساطة الدولية التي كُللت بتوقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية وتشكيل حكومة جديدة في آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قامت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى بنقل السلطة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٤ - وبناء على هذا الزخم، قام منتدى بانغي للمصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد في أيار/مايو ٢٠١٥، باعتماد الاتفاق الجمهوري للسلام والمصالحة الوطنية والتعمير. كما قامت الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة بتوقيع اتفاق بشأن مبادئ نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإعادة إلى الوطن، والإدماج. وسوف يواصل ممثلاي الخاصان لوسط أفريقيا وجمهورية أفريقيا الوسطى دعم الجهود المبذولة لتنفيذ توصيات منتدى بانغي الهادفة إلى عقد استفتاء على الدستور وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية. هذا، وفي أعقاب المزاعم المتعلقة بانتهاكات جنسية متورطة فيها

قوات عسكرية أجنبية في جمهورية أفريقيا الوسطى، قمت بإيفاد فريق استعراضي مستقل من الخبراء لاستعراض وتقييم تعاطي الأمم المتحدة مع تلك المزاعم.

١٥ - والعنف الجاري على نطاق واسع في جنوب السودان يقوض السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في البلد. فقد جرى تشريد ما يزيد على مليوني شخص منذ اندلاع الأزمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وتتواصل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تجنيد الأطفال الجنود، والعنف الجنسي ضد المرأة. وقد قدمت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الحماية لنحو ٠٠٠ ١٦٦ مشرد حتى تموز/يوليه ٢٠١٥، وتواصل البعثة تقديم المأوى والمساعدة للمشردين داخليا.

١٦ - وواصل مبعوثي الخاص للسودان وجنوب السودان دعمه للجهود السلمية التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) للوساطة من أجل تحقيق تسوية شاملة للنزاع في جنوب السودان، بالتعاون مع ممثلي الخاص لجنوب السودان والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بجنوب السودان. وسوف يواصلان جهودهما مع الشركاء في عملية الوساطة ودعم الجهود الوطنية لتعزيز العدالة، والمساءلة، ولأم الجراح والمصالحة. وفي هذا الصدد، أرحب بتصديق جنوب السودان على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اللتين تلزمان كل الأطراف باحترام ودعم حقوق الطفل والمرأة.

١٧ - وفي منطقة دارفور في السودان، ظل تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور محفوفاً بالتحديات الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان، والتوترات العرقية المتفرقة، والمواجهات المسلحة التي أدت إلى تشريد ما لا يقل عن ٠٠٠ ٨٣ شخص في النصف الأول من عام ٢٠١٥. وخلال المناقشات بشأن وضع استراتيجية لخروج البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور يتعاون الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالإنابة لدارفور ومبعوثي الخاص للسودان وجنوب السودان تعاوناً وثيقاً مع فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بشأن عملية الوساطة. وفي ولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق في السودان، يواصل مبعوثي الخاص دعم جهود الفريق المعني بالتنفيذ لتحقيق وقف للأعمال العدائية والتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية والسياسية وتوصيل المساعدات الإنسانية إلى المستضعفين من السكان.

١٨ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. غير أن استمرار عدم الثقة بين الأطراف الموقعة للإطار، وعدم التقدم في تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وبطء

إعادة عناصر حركة ٢٣ آذار/مارس إلى الوطن قد قوّضت فعالية الإطار. ويجري حاليا بذل جهود لتعزيز الهياكل الإدارية للإطار. وسوف يبقى مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى على تواصل وثيق بفريق المبعوثين الخاصين بشأن تنسيق الدعم الدولي لهذه العملية.

١٩ - وفي الفترة قيد الاستعراض، ظل الإرهاب والتطرف العنيف يمثلان خطراً يتهدد السلام والأمن في القارة. فقد عانت تشاد وتونس والصومال وليبيا ومصر والنيجر ونيجيريا من الهجمات الإرهابية. وفي شرق أفريقيا، ارتكبت حركة الشباب هجمات في كينيا، منها هجوم على كلية غاريسا الجامعية في نيسان/أبريل ٢٠١٥ لقي فيه ما يزيد على ١٤٠ طالباً حتفهم. وفي تونس، أدى الهجوم الإرهابي على فندق سياحي بالقرب من سوسة في حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى مقتل ما يزيد على ٣٠ شخصاً. ووقعت في مصر عدة هجمات، منها القصف الذي أدى إلى مقتل النائب العام المصري.

٢٠ - وفي ليبيا، أدى العنف المسلح، والمأزق السياسي، والإفلات من العقاب، وتزايد الأنشطة الإجرامية والإرهابية إثر ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إلى تفاقم سوء الوضع الأمني ووضع حقوق الإنسان والحالة الأمنية. ومن الآثار الضارة الأخرى لهذه الأزمة استمرار انتشار الأسلحة والاتجار بها، وتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب. علما بأن ممثلي الخاص لليبيا هو وفريق الاتصال الدولي المعني بليبيا، والاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء يواصلون دعمهم الكامل للجهود المبذولة لإنهاء المأزق السياسي، وتشكيل حكومة وفاق وطني شاملة للجميع.

٢١ - وفي نيجيريا، واصلت جماعة بوكو حرام شن هجمات مميتة على المدنيين، وأعمال التجنيد القسري، والاختطاف، والانتهاكات الممنهجة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك استخدام البنات كقنابل بشرية. كما امتدت هجمات جماعة بوكو حرام إلى تشاد والكاميرون والنيجر، موقعة أضراراً لآلاف المدنيين الأبرياء، ومؤثرة في الوضع الأمني وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في شتى أنحاء المنطقة. وفي مواجهة ذلك، قامت بلدان لجنة حوض بحيرة تشاد بإطلاق قوة عمل مشتركة متعددة الجنسيات تقوم بعمليات عسكرية ضد جماعة بوكو حرام. وقد استعادت قوة العمل هذه أراض استولت عليها جماعة بوكو حرام وأنقذت عدداً من النساء والأطفال المختطفين. وتعمل الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد هي وبنن مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين لتفعيل القوة تفعيلا كاملاً. ومع ترحيب الأمم المتحدة بتلك الجهود الحيوية، فإنها تتعاون في الوقت نفسه مع البلدان المعنية على التصدي لمزاعم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أثناء بعض عمليات مكافحة التمرد.

٢٢ - هذا، والأمم المتحدة في سبيلها للقيام بعملية تستهدف تعزيز وجودها الإنساني في الأماكن المتضررة من جماعة بوكو حرام. غير أن استمرار انعدام الأمن، والتحديات اللوجستية، وعدم إمكانية التواصل، والفجوات التمويلية، لا تزال تمثل تحديات كبرى. وسوف يواصلا ممثلاي الخاصان لوسط أفريقيا وغرب أفريقيا ومنسق أنشطة الأمم المتحدة في مواجهة التأثير الإقليمي لجماعة بوكو حرام، دعم ما يُبذل من جهود وطنية وإقليمية لمنع توسع جماعة بوكو حرام ومساعدة المجتمعات المتضررة.

٢٣ - ووقعت نكسة كبيرة في الفترة قيد الاستعراض تمثلت في تفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا مما أدى إلى معاناة بشرية بالغة وحصد أرواح ما يزيد على ١١ ٠٠٠ شخص. ففي أشد البلدان تضررا - سيراليون وغينيا وليبريا - أدى المرض إلى شل قدرات الرعاية الصحية وهدد بضياع المكاسب السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي تحققت بشق الأنفس. وكان تأثيره محسوساً على الصعيد العالمي، واعتبر خطرا يتهدد السلام والأمن الدوليين. وقام عدد من الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك فريق الاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم في مواجهة تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، بتقديم دعم في مجالات الصحة وغير الصحة للبلدان المتضررة لوقف انتشار المرض ومعالجة مرضاه والوقاية منه. وسعياً إلى معاونة الدول المتضررة على التعافي تعافياً تاماً من تأثير المرض، دعوت إلى انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالتعافي من إيبولا في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك ضمانا لاستمرار المشاركة الدولية، ولحشد الموارد المالية وغير المالية اللازمة للجهود المبذولة لتحقيق التعافي على المدى الطويل في البلدان المتضررة.

تعزيز التركيز على العلاقة بين السلام والأمن والتنمية

٢٤ - كما أُبرز في تقريري عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/70/175)، سجلت أفريقيا أداء قوياً للنمو في الفترة قيد الاستعراض، بمعدل نمو اقتصادي بلغ ٤,٦ في المائة. غير أن نمو أفريقيا لم يكن معظمه شاملا للجميع و لم يوفر فرص عمل كافية، و لم يؤد إلى فرص لزيادة الدخل للغالبية العظمى للفقراء، ولا سيما الأقليات والنساء والشباب. بل استمر عدم المساواة، والفقر، والبطالة، مع احتمالات تقويض التماسك الاجتماعي، وإضعاف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإثارة النزاعات العنيفة. ويؤكّد ذلك على الحاجة المتزايدة لاتباع نُهج متكاملة للتعاطي مع العلاقة بين السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية.

٢٥ - ولقد أكدت على أهمية مثل ذلك النهج الشمولي خلال زيارتي إلى القرن الأفريقي مع كل من رئيس البنك الدولي ورئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وبصحبة كبار ممثلي مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وقد تعهدنا بدعم سياسي جماعي ومساعدة مالية كبيرة لبلدان المنطقة، بما يزيد إجماليه على ٨ بلايين دولار. فقد تعهد البنك الدولي بتقديم ١,٨ بليون دولار من أجل عدد من الأهداف، منها تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص الفقر، على حين تعهد الاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتقديم ٣,٧ بليون دولار، و ١,٨ بليون دولار و ١ بليون دولار على التوالي، لدعم السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية.

٢٦ - وإدراكاً للعلاقة القوية بين السلام والأمن والتنمية، رحبت الجمعية العامة في قرارها ٢٩١/٦٩، باعتماد برنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، باعتباره الاستراتيجية الرئيسية للقارة للتحوّل الهيكلي المستقبلي في أفريقيا، وأكدت مجدداً على دعم برنامج عام ٢٠٦٣.

ثالثا - تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي

٢٧ - يسلط هذا الفرع الضوء على الإجراءات التي اتخذتها مؤخراً منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الاستعراضي للأمين العام لعام ٢٠١٠ (A/65/152-S/2010/526).

ألف - التعاون المؤسسي

٢٨ - في سياق آلية التنسيق الإقليمية، قام الفريق العامل التقني المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بإعداد إطار ''لشراكة جديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معنية بخطة تكامل وتنمية أفريقيا''. وقد اعتُمدت هذه الخطة من قبل قمة الاتحاد الأفريقي الخامسة والعشرين في حزيران/يونيه ٢٠١٥، ومن المتوخى أن تخلف هذه الخطة البرنامج العشري للاتحاد الأفريقي لبناء القدرات الذي ينقضي في عام ٢٠١٦. علما بأن هذه الخطة مترسخة في برنامج عام ٢٠٦٣. وهي تُبرز أولويات أفريقيا التي يُطلب من الأمم المتحدة دعمها في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٧. وبناء على النجاحات التي حققها البرنامج العشري لبناء القدرات الذي استهله سَلَفي، سوف تواصل الأمم المتحدة استخدام نظام المجموعات التابع لآلية التنسيق الإقليمية لدعم أفريقيا على نحو أفضل في تنفيذ برنامج عام ٢٠٦٣ وسائر أُطر التنمية العالمية، من خلال سبل منها خطة تكامل وتنمية أفريقيا.

٢٩ - وأحرز تقدم في تنفيذ الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لشراكة معززة في مجال السلام والأمن. وعقد مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهما الاستشاري المشترك التاسع في آذار/مارس ٢٠١٥، والذي نوقش فيه، من بين ما نوقش، سُبل تعزيز التعاون المشترك في منع النزاعات وإدارة الأزمات في أفريقيا. وعلى صعيد العمل، أنشأ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وإدارة السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي أفرقة مشتركة لإجراء استكشاف للآفاق واتخاذ مواقف مشتركة بشأن النزاعات القائمة والناشئة. كما قام مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وإدارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأفريقي بإعداد خطة عمل مشتركة لتعزيز التعاون بشأن الانتخابات والدستورانية والتحليل السياسي.

باء - منع النزاعات وإدارتها وحفظ السلام

٣٠ - فيما يتعلق بحفظ السلام، قامت فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بإجراء تمرين للتعلم من الدروس المستفادة بشأن حالات الانتقال من عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بناء على حالتي جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وقد أبرز هذا التمرين الحاجة إلى العمل المشترك والتعاون الوثيق بين المنظمتين طوال مراحل التخطيط لعملية السلام.

٣١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قمت بتعيين فريق مستقل رفيع المستوى معني بعمليات السلام لإجراء تقييم شامل لحالة عمليات الأمم المتحدة للسلام في ضوء الاحتياجات الناشئة. وقد أسهم الاتحاد الأفريقي في هذه العملية بناء على موقفه الأفريقي المشترك من عمليات الأمم المتحدة لاستعراض السلام. وفي ضوء مركزية أفريقيا لعمليات الأمم المتحدة للسلام، دعا الفريق إلى شراكة استراتيجية أقوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع تقسيم العمل بناء على المزايا النسبية.

٣٢ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي العمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي بشأن تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية. علما بأن الدورة التدريبية الثانية للسلام في أفريقيا، التي هي الأداة الرئيسية لتقييم الاستعداد العملياتي للقوة الاحتياطية الأفريقية وقدرتها على الانتشار السريع، تحقق تقدماً ومن المتوقع أن تعلن ثلاث قوات احتياطية إقليمية استعدادها للقيام بعمليات قبل نهاية عام ٢٠١٥. وقد أعلنت بالفعل القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا استعدادها العملياتي.

٣٣ - وفيما يتعلق بمنع التراعات وإدارتها، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الاتحاد الأفريقي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تنظيم مشاورات إقليمية اعتمدت إعلاني أكرا وماسيرو بشأن إنشاء بنى أساسية وطنية للسلام. وأطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومفوضية الاتحاد الأفريقي شبكة الشباب لثقافة السلام في أفريقيا، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. واشتركت اليونسكو أيضا، مع الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والتراع المسلح، في حملة ''أطفال لا جنود'' لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود في جنوب السودان.

جيم - بناء السلام والتعافي بعد انتهاء التراعات

٣٤ - نظراً لبقاء بناء السلام في صميم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة البلدان الخارجة من نزاعات في أفريقيا، شاركت البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية بنشاط في استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد كانت مشاركة أفريقيا النشطة في هذه العملية مهمة بوجه خاص، إذ إن جميع الدول الست على جدول أعمال لجنة بناء السلام تقع في أفريقيا، ثم إن العديد من البلدان الأفريقية الأخرى تستفيد من الأموال التي يقدمها صندوق بناء السلام.

٣٥ - كما اتخذ الاتحاد الأفريقي موقفاً أفريقياً بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الذي عُرض على فريق الخبراء الاستشاري، مع تضمينه توصيات عملية لتعزيز أداء وتأثير الهيكل في أفريقيا. وأنتوي استخدام التقرير لمواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان الخارجة من نزاعات، بما فيها البلدان الأفريقية، على عدم الارتكاس مرة أخرى في التراع.

دال - النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة

٣٦ - وفقا للموقف الأفريقي المشترك من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبرنامج عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذه العشرية الأولى، ما زالت أفريقيا في العملية الجارية لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥[٢]. وتؤكد الدول الأفريقية باستمرار على ضرورة ضمان التكامل وأوجه التآزر بين برنامج عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

(٢) انظر تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا (A/69/161).

٣٧ - وقد قام الجزء المتعلق بالتكامل لعام ٢٠١٥ في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع ”إيجاد فرص عمل وتوفير العمل اللائق للجميع“، الذي قامت بتنظيمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا ومنظمة العمل الدولية، بتخصيص جلسة للتعاطي مع تحدي البطالة في أفريقيا والتي أبرزت الآثار المترتبة على بطالة الشباب، وبخاصة تأثيرها على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما أكدت الجلسة على أهمية تطوير البنى الأساسية والتصنيع باعتبارهما ركيزتين بالغتي الأهمية للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل.

٣٨ - ونظراً إلى التحديات المتعلقة بالمنازعات على الأراضي والتي تدفع إلى نزاعات أساسها الموارد في أفريقيا، واصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) دعمه للمبادرة الأفريقية المتعلقة بسياسة الأراضي، والتي هي برنامج مشترك بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي.

هاء - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٣٩ - نظراً للترابط بين السلام والأمن وحقوق الإنسان، كثفت الأمم المتحدة دعمها لتنمية القدرات في مجال حقوق الإنسان الذي تقدمه للحكومات والمؤسسات الأفريقية. فقدمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم في مجال أعمال السكرتارية للجنة التحقيق الدولية المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى، ولجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا. كما قُدِّم دعمٌ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى حيث قامت السلطات الانتقالية بإصدار تشريعات في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ أنشئت بمقتضاها محكمة جنائية خاصة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي بوروندي، واصلت مفوضية حقوق الإنسان وجوداً لحقوق الإنسان حتى بعد انقضاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وافتتحت مكتبها القطري في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٤٠ - وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، تلقت أفريقيا حوالي ٧٣,٥ في المائة من إجمالي الأموال المقدمة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام ٢٠١٤. وكان الدافع الرئيسي لهذا الاتجاه هو الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بالأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، وتفشي إيبولا في غرب أفريقيا وانخفاض مستوى التمويل للعمليات الإنسانية في بلدان بمنطقة الساحل ومنطقة القرن الأفريقي.

واو – الحكم وسيادة القانون وإقامة العدل

٤١ – كما بينت الحالة في كل من بوركينا فاسو وبوروندي، فإن التحديات أمام الإصلاحات الدستورية، والمتمثلة في تمديد الفترات الرئاسية، والاستبعاد السياسي والتهميش، والعنف الانتخابي، والتي ناقشتها في تقريري لعام ٢٠١٣ (A/68/220-S/2013/475)، لا تزال قائمة، بما يترتب عليها من آثار على السلام والأمن. وفي مواجهة ذلك، واصلت الأمم المتحدة دعم الجهود الوطنية والإقليمية الهادفة إلى تعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وإقامة العدل.

٤٢ – وعلى سبيل المثال، فإنه بالنظر إلى أهمية مشاركة الشباب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للحكم الرشيد، ومنع التراعات وبناء السلام، بين منتدى الشباب لعام ٢٠١٥ التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي طموحات شباب أفريقيا للمشاركة في عمليات الحكم الإقليمي والوطني والمحلي، وأن يكونوا جزءا من تنفيذ ورصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد الوطني، واصل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية تعزيز صوت جماعات المجتمع المدني، بما فيها النساء والشباب، ومشاركتهم في الحكم الديمقراطي في أفريقيا. وعلى الصعيد العالمي، واصل مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، القيام بأنشطة الدعوة دعماً للآلية الأفريقية للاستعراض من قِبَل الأقران، خلال أسبوع أفريقيا الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٤٣ – وفي الصومال، وفي إطار الترتيب الخاص بمركز التنسيق العالمي للشرطة والعدالة والإصلاحيات في مجال سيادة القانون في حالات ما بعد انتهاء التراع وغيرها من حالات الأزمات، قامت الأمم المتحدة بدعم السلطات الوطنية في إعداد برنامج الصومال المشترك لسيادة القانون، الذي يهدف إلى إقامة مؤسسات اتحادية للشرطة والعدل موحّدة وقادرة ومسؤولة وقائمة على الحقوق. وفي مالي قام البرنامج الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بدعم الجهود الوطنية لتعزيز قدرة الدولة والمؤسسات القضائية، بما في ذلك صياغة استراتيجية خمسية جديدة لإصلاح قطاع العدالة.

زاي – تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في ظل الأمن والسلام

٤٤ – واصلت الأمم المتحدة دعم جهود القارة للدفع قدما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فقام كيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بتقديم دعم تقني وبشري لمكتب المبعوثة الخاصة المعنية بالمرأة والسلام والأمن التي

عينها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المشاركة في تنظيم الاجتماع الاستشاري الإقليمي الأفريقي الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشأن الدراسة العالمية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل الاستعراض الرفيع المستوى لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٤٥ - وعلى هامش الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٥، قام مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا، بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد الأفريقي، بتنظيم اجتماعين رفيعي المستوى حول موضوعي ''إطار نتائج القارة المعني بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا'' و ''القيادة الناشئة لشابات وفتيات أفريقيا باتجاه عام ٢٠٦٣''. وشارك في الاجتماعين عدد من الوزراء الأفارقة المعنيين بالشؤون الجنسانية والمرأة، وبرلمانيون وممثلون للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وقد أبرزوا بعض أولويات المرأة والفتاة الأفريقية بشأن الأطر الرئيسية المقبلة الخاصة بالقارة والعالم. وجرت مناقشات أخرى لهذه المسائل في الاجتماع السادس عشر لآلية التنسيق الإقليمية، المعقود في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥، بشأن موضوع ''دعم منظومة الأمم المتحدة لعام تمكين المرأة والتنمية الخاص بالاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥ تمهيدا لبرنامج أفريقيا لعام ٢٠٦٣''.

حاء - إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج

٤٦ - أصبح إصلاح قطاع الأمن عنصراً أساسياً في سائر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في أفريقيا. ففي الصومال، على سبيل المثال، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بدعم الحكومة الاتحادية في إعداد هيكل أمني وطني، وإجراء إصلاح للخدمة المدنية في وزارة الدفاع، وإقامة نظام لإدارة الأسلحة والذخيرة، وتعزيز الإدارة المالية لقطاع الأمن، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي. وفي مالي، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بدعم إعداد آلية دولية لتنسيق إصلاح قطاع الأمن. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت الأمم المتحدة مساعدة لعملية إعادة تجميع القوات المسلحة للبلد وإيوائها ومراجعة حساباتها وفرزها.

٤٧ - كما قامت بعثة تقديم المساعدة إلى الصومال بتيسير الجلسة الافتتاحية للفريق العامل المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي ترأسها وزير الأمن الوطني الاتحادي الصومالي، لإعداد استراتيجية للبرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرّحين والتعامل معهم. ثم جرى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، نشر أجهزة لرصد حقوق الإنسان في جميع مراكز تأهيل المقاتلين المسرحين، مما يمثل معلماً مهماً على طريق ضمان الامتثال للمعايير الدولية.

طاء – مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

٤٨ – بسبب تزايد أنشطة وتهديدات الإرهابيين والمتطرفين خلال الفترة قيد الاستعراض، عجلت الأمم المتحدة مشاركتها مع الدول الأفريقية الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في اتخاذ تدابير لمنع الإرهاب ومكافحته في إطار استراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب.

٤٩ – وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، قمت بالمشاركة مع رئيس الجمعية العامة وتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، بتنظيم مناقشة مواضيعية بشأن ''تعزيز التسامح والمصالحة: تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع ومكافحة التطرف العنيف''، وهي المناقشة التي ضمّت عدداً من كبار رجال الدين وغيرهم من الأطراف المعنية، لمناقشة استراتيجيات عملية لمكافحة التعصب المتنامي والتطرف العنيف. وواصلت فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بمكافحة الإرهاب، وكياناتها الأعضاء، فضلا عن مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، دعم الجهود الأفريقية لمكافحة الإرهاب والتصدي للأحوال التي تؤدي إلى انتشار التطرف العنيف، بما في ذلك مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب. هذا، مع العلم بأن خطة العمل لمنع التطرف العنيف التي سوف أعرضها على الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام، سوف تتعاطى مع دوافع التطرف العنيف، وتقترح توصيات للدول الأعضاء، والأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف.

٥٠ – وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعمه للجهود المبذولة لتشجيع تصديق وتنفيذ الصكوك القانونية الدولية التسعة عشر بشأن منع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، قام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتدشين مشروع عالمي لتعزيز النظام القانوني ضد التهديدات الإرهابية الناشئة، ومساعدة الدول الأعضاء في تجريم المقاتلين الإرهابيين الأجانب في مجالات من قبيل تجنيد الإرهابيين، والتحريض على الإرهاب وتمويل الإرهاب، وما إلى ذلك. غير أن استمرار عدم الاتفاق على الاتفاقية الشاملة المقترحة بشأن الإرهاب الدولي تعوق ما نبذله من جهود في هذا الصدد.

رابعا – التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أفريقيا: دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الحكم الديمقراطي في أفريقيا

٥١ – عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٩١، يُبرز هذا الفرع التحديات المستمرة والناشئة التي تواجه أفريقيا، مع التركيز على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز الحكم

الديمقراطي من خلال دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. كما يحدد بقية التحديات ويقدم توصيات بشأن نوع الدعم المطلوب من الأمم المتحدة لزيادة تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية في الدفع قُدما بالحكم الديمقراطي في القارة.

٥٢ - فالحكم الديمقراطي عنصر أساسي وهدف من الأهداف الأساسية لعمل الأمم المتحدة. فهو يمثل مجموعة من القيم والمبادئ والآليات التي توفر الأساس للتعبير الحر للأفراد في ظل حماية سيادة القانون، وهو في صميم النهوض بالكرامة الإنسانية والحرية والرخاء. وعلى حين أن طبيعة الحكم الديمقراطي قد تختلف من سياق إلى آخر، تبعا للتاريخ السياسي للبلد، وثقافته ومُثُله المجتمعية، فإن مبادئه عالمية.

٥٣ - والانتخابات الدورية، التي نوقشت في تقريري لعام ٢٠١٣ (A/68/220-S/2013/475)، هي سمة رئيسية من سمات الحكم الديمقراطي. ومن اللبنات الأساسية الأخرى في بنيان الحكم الديمقراطي المؤسسات الفعالة الخاضعة للمساءلة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومجتمع مدني مشارك ونابض بالحياة. ويدعو برنامج عام ٢٠٦٣ إلى مزيد من الاستثمارات في هذه المجالات، التي هي من عوامل التمكين الحيوية للتنمية المرتكزة على الناس بوجه خاص، وللتحول الهيكلي لأفريقيا بوجه عام.

ألف - المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكم الديمقراطي في أفريقيا

٥٤ - على مدى العقدين الماضيين، وبخاصة منذ ابتداء الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢، أحرزت أفريقيا تقدماً كبيراً في تعزيز الحكم الديمقراطي. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك شراكته الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرامج الآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، قد اعتمدت وتنفذ أطراً معيارية ومؤسسية مختلفة بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ثم إن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي يُبرز تصميماً على تدعيم مبادئ الحكم الديمقراطي ومؤسساته وثقافته، كأساس لمنع النزاعات والتصدي لها، وتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وقد أصبح الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم ذا دور محوري في تعزيز الحكم الديمقراطي، ولا سيما أنه يشكل جوهر ممارسة الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بإدانة الانقلابات العسكرية وسائر أشكال التغيير غير الدستوري للحكومات، بما في ذلك رفض تلك النظم وتعليق عضويتها في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية.

٥٥ - ويجري حالياً تنظيم معظم جهود أفريقيا الإقليمية بشأن الحكم الديمقراطي تحت رعاية هيكل الحكم الأفريقي، الذي أنشئ في عام ٢٠١٠ باعتباره الإطار السياسي والمؤسسي الرئيسي لتعزيز الحكم الديمقراطي في أفريقيا والذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٢. وقد قام هذا الهيكل بدور رئيسي في تعزيز التعاون والتآزر بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والأمم المتحدة وسائر الأطراف المعنية في مجالات خمسة مترابطة، وهي: الديمقراطية والانتخابات، وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، والحكم ومكافحة الفساد، والدستورانية وسيادة القانون، والشؤون الإنسانية. هذا، ويشجع هيكل الحكم الأفريقي المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب، ومشاركة المواطنين، ضمن مسائل شاملة أخرى.

٥٦ - وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة أمثلة لتوضيح الكيفية التي يعزز بها هيكل الحكم الأفريقي التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي. فأولا، إن عمله في مجال الديمقراطية والحوكمة السياسية والمؤسسية والاقتصادية يقوم بدفعه غالباً الآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران. خاصة أن برنامج العمل الوطني لهذه الآلية يقدم مداخل مفيدة لتنفيذ هيكل الحكم الأفريقي على الصعيد الوطني، وإن كان نقص الموارد لا يزال يقيد بشدة التنفيذ الفعال لبرامج عمل الآلية الأفريقية للاستعراض من قبل الأقران.

٥٧ - ثانيا، يقوم هيكل الحكم الأفريقي أيضا بتعزيز التعاون في مجال الدعم الانتخابي، ومراقبة الانتخابات ورصدها. وفي هذا السياق، قام الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية بإعداد كتيبات إرشادية ومدونات لقواعد السلوك لتعزيز الحسّ المهني وتوحيد المعايير والمنهجيات لإدارة الانتخابات. وهما يقومان أيضا على نحو متزايد بنشر المراقبين لمراقبة الانتخابات التي تنطوي على مخاطر شديدة، مما يسهم في تعزيز مصداقية الانتخابات في القارة.

٥٨ - ثالثا، فإن هيكل الحكم الأفريقي، بتأكيده على العلاقة بين الحكم الديمقراطي والسلام والأمن، يكمل ما يقوم به هيكل السلام والأمن الأفريقي. غير أن هذه الروابط بحاجة إلى المزيد من التعزيز على المستوى العملي، وخاصة بين هيكل الحكم الأفريقي وأجهزة منع النزاعات، التابعة لهيكل السلام والأمن الأفريقي، مثل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وفريق الحكماء. ثم إن المشروع الرئيسي لبرنامج عام ٢٠٦٣ بشأن ”إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠“ الذي نوقش في تقريري لعام ٢٠١٤ (A/69/162-S/2014/542)، يتيح فرصة واعدة للعمل في هذا الشأن. كما أن دعم مجلس

الأمن لهذه المبادرة، الذي عبر عنه في بيانه الرئاسي (S/PRST/2014/27)، يقدم الأساس للمساعدة الإضافية لأجهزة الاتحاد الأفريقي هذه.

٥٩ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية بتنفيذ ركائز هيكل الحكم الأفريقي. كما اعتمدت هذه الجماعات وتنفذ سياساتها الإقليمية الهادفة إلى تعزيز الحكم الديمقراطي في دولها الأعضاء. فعلى سبيل المثال، تقوم جماعة شرق أفريقيا بتنفيذ بروتوكولها بشأن الحكم الرشيد، وتقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ بروتوكولها بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد، وتقوم إيغاد بتنفيذ بروتوكولها بشأن الديمقراطية والحكم والانتخابات، وتقوم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتنفيذ مبادئها ومبادئها الإرشادية التي تنظم الانتخابات الديمقراطية.

٦٠ - ونتيجة لذلك، يوجد لدى العديد من البلدان الأفريقية دساتير تضع حدودا للفترات الرئاسية وقيوداً على السلطة غير المحدودة. كما شهدت أفريقيا زيادة في إجراء انتخابات دورية حرة وعادلة ومتعددة الأحزاب. وانضمت معظم البلدان الأفريقية إلى مختلف الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بالحكم الديمقراطي، وتقوم بإجراء إصلاحات مختلفة لإنشاء مؤسسات ديمقراطية قوية. وتوجد بيئة تمكينية متنامية لتطوير القطاع الخاص لتعزيز الإنتاجية والنمو. ويتزايد عدد الحكومات التي تدرك بصورة متزايدة أهمية المجتمع المدني والتي رسّخت أيضا تدابير لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في السياسة والحكم.

باء - التحديات المستمرة في مجال تعزيز الحكم الديمقراطي في أفريقيا

٦١ - على حين أن هذه الجهود قد أسهمت في تعزيز الحكم الديمقراطي، فلا تزال هناك تحديات، كما أظهرت الأوضاع في بوركينا فاسو وبوروندي. وتشمل هذه التحديات المستمرة أمام الحكم الديمقراطي في أفريقيا الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، وضعف مؤسسات الدولة، والأزمات المتعلقة بشرعية الدولة الناجمة عن العجز عن تقديم الخدمات الأساسية، وعسكرة المجتمعات، بطرق منها عودة الانقلابات العسكرية فضلا عن أنشطة المتمردين والإرهابيين، وسوء الإدارة وتسييس التنوع، والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي وعدم المساواة، وسوء تنسيق ومواءمة النُهُج الإقليمية ودون الإقليمية. ولا يزال يغلب على المشهد السياسي في غالبية البلدان نظم تقوم في الواقع على حزب واحد، ونهج يعطي للفائز في الانتخابات كل شيء. وكما يتضح في كل من بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي، يأمل شاغلو المناصب إطالة مدة بقائهم في السلطة، فيواجهون مقاومة عامة متزايدة، مما يؤدي في الغالب إلى تقويض الجهود المبذولة لتعزيز الحكم الديمقراطي. ثم إن مشاركة المرأة في العمليات السياسية هي مشاركة هامشية.

٦٢ - ويجري في هذا التقرير تنظيم هذه التحديات الحرجة في ست فئات عامة، هي: منع العنف الانتخابي وتخفيفه؛ حقوق الإنسان وحماية السكان المستضعفين؛ انعدام الأمن المتزايد وعسكرة المجتمع؛ والقدرة المحدودة للسلطة القضائية ومؤسسات مكافحة الفساد؛ العلاقات المتوترة بين الدولة والمجتمع المدني؛ وتحدي التنسيق والمواءمة.

١ - منع العنف الانتخابي وتخفيفه

٦٣ - على الرغم مما يحرز من تقدم في إجراء وإدارة الانتخابات الدورية، لا يزال هناك تحدٍّ رئيسي يتمثل في كيفية منع العنف ذي الصلة بالانتخابات وتخفيفه، ولا سيما في ضوء النهج الشائع القائم على حصول الفائز في الانتخابات كل شيء. وتؤكد الخبرة المكتسبة على مدار العقد الماضي أن احتمالات منع هذا العنف وتخفيفه تكون على أفضل ما يمكن عندما تجمع الجهود المبذولة بين العناصر السياسية والتقنية وتعالج الأسباب الجذرية للتراعات، مع استمرار هذه الجهود على المدى الطويل والنظر إليها في إطار استراتيجي أوسع يدعم القدرات والأطر الإقليمية في أفريقيا ويبني عليها.

٦٤ - وفي هذا الصدد، يستخدم الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على نحو متزايد آلياتها المؤسسية لمنع التراعات ذات الصلة بالانتخابات وإدارة هذه التراعات وحلها، ومن هذه الآليات شبكة حكماء البلدان الأفريقية، والمبعوثون والممثلون الخاصون، لدعم وتكملة جهود مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وتدعم الأمم المتحدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما تبذله من جهود في هذا الصدد، وهي نفسها تلجأ إلى الوساطة والمساعي الحميدة دعماً لإجراء انتخابات سلمية. علما بأن هذا النهج السياسي قد أثبت نجاحه في حالات منها ما حدث مؤخراً في نيجيريا، حيث شهد البلد لأول مرة انتقال السلطة سلمياً إلى المعارضة منذ الانتقال إلى الحكم المدني في عام ١٩٩٩. غير أن الإنذار المبكر الفعال فيما يخص العنف الانتخابي والتبكير بالتصدي له، والقدرة على ضمان إجراء عمليات انتخابية خالية من العنف، لا تزال محدودة.

٢ - حقوق الإنسان وحماية السكان المستضعفين

٦٥ - وقَّع معظم البلدان الأفريقية وصادقوا على مجموعة كبيرة من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق المرأة والطفل. كما أنشأت تدابير ومؤسسات لفرض تنفيذها ورصده. علماً بأن الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان مرتبط ارتباطا لا فكاك منه بتعزيز الحكم الديمقراطي، وللمنظمات الإقليمية دور رئيسي يتعين عليها القيام به في هذا الصدد.

٦٦ - وعلى سبيل المثال، اتخذ الاتحاد الأفريقي نهجاً يقوم على عدم اللامبالاة، بناء على مسؤولية جماعية لحماية المواطنين من الضرر الخطير، مثل انتهاكات حقوق الإنسان، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية والتغييرات غير الدستورية للحكومة. غير أنه لا يزال هناك في الواقع مخاوف مشروعة بشأن الحالة الفعلية لحماية حقوق الإنسان في أفريقيا، وهي حالة تبعث على الانزعاج بشكل خاص في حالات النزاع، وفي البلدان التي تعاني من التهديدات الإرهابية، كما هو واضح في بلدان منها بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والكاميرون وليبيا ونيجيريا. ولما كانت تقع على كاهل الحكومة المسؤولية الأولى عن حماية حقوق الإنسان، تجد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أحيانا صعوبة في حشد الإرادة السياسية والموارد الضرورية حشداً فعالاً لضمان الامتثال للصكوك القائمة لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

٣ - انعدام الأمن واستمرار عسكرة المجتمعات

٦٧ - يحدد إطار السياسة للاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن مجموعة من المبادئ والتدابير لتعزيز الحكم الديمقراطي ورقابة قطاع الأمن والعلاقات المدنية - العسكرية وإصلاح القوات المسلحة. علما بأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن إلى الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية يركز، فيما يركز، على تعزيز الأدوار الرقابية المدنية لقطاع الأمن، بما في ذلك عن طريق الوزارات المعنية والبرلمانات، وتيسير الحوار الرامي إلى الأخذ برؤية وطنية موحدة للأمن ولإصلاحات قطاع الأمن.

٦٨ - وعلى الرغم من كل هذه الجهود، فلا تزال هناك تحديات أمنية كبيرة. فقد أدت سنوات من الحكم الاستبدادي والعسكري في معظم بلدان أفريقيا إلى إيجاد ثقافة تقوم على العسكرة وحماية النظام الحاكم، وهي ثقافة تناقض أصول الحكم الديمقراطي وقيمه. وقد ثبت أن ثقافة العسكرة هذه تقاوم التغيير نسبياً في بعض البلدان. ثم إن ظهور جماعات جديدة من المتمردين والميليشيات والمتطرفين والإرهابيين وقدرتها المتعاظمة على تقويض دور الحكومات قد زاد من تعقيد الحالة الأمنية وتتآكل معه بسرعة المكتسبات الديمقراطية في بعض البلدان.

٤ - القدرة المحدودة للمؤسسات الديمقراطية الانتقادية

٦٩ - إن المؤسسات العامة الشفافة والخاضعة للمساءلة ذات أهمية بالغة لتعزيز الحكم الديمقراطي. وقد بُذلت جهود منسقة لتقوية قدرات مؤسسات الدولة، بما فيها السلطة القضائية، من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وحل المنازعات بالطرق

السلمية، ومكافحة الفساد، وما إلى ذلك. غير أن القدرات المالية والتكنولوجية والبشرية لهذه المؤسسات، في معظم البلدان الأفريقية، لا تزال محدودة وغير كافية، على نحو يؤثر على استقلالها.

٧٠ - ثم إن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية لديها هي ذاتها تحديات داخلية ومؤسسية تعوق قدرتها على تعزيز الأصول الديمقراطية وعلى المعاونة في إقامة مؤسسات فعالة على الصعيد الوطني. فهي، على سبيل المثال، لا تزال تعتمد على الدعم المالي الخارجي حتى يتسنى لها أن تنفذ على نحو فعال برامجها للحكم الديمقراطي. وحتى يتسنى للحكومات الأفريقية ضمان برمجة محددة ومستدامة، لا بد لها من توفير الموارد الكافية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥ - العلاقات بين المجتمع المدني والحكومات

٧١ - إن الدور الذي يقوم به مجتمع مدني نابض بالحياة، بما في ذلك وسائط الإعلام المستقلة، يمثل الأساس الراسخ للحكم الديمقراطي، وكما يتضح من الأحداث في شمال أفريقيا وبوركينا فاسو، فإن الانتفاضات الشعبية والتظاهرات الحاشدة دفاعا عن الديمقراطية تذكرنا بقوة أنه بعيدا عن صكوك القواعد والسياسات، فإن المواطنين العاديين هم حماة الديمقراطية.

٧٢ - وعلى الرغم من تزايد نشاط المجتمع المدني، فلا تزال هناك حاجة إلى الاستمرار في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تعزيز فهم علاقاتها مع الدولة، وبحوث السياسات، والدعوة لتعزيز إسهاماتها في الحكم الديمقراطي. كما تحتاج الحكومات إلى المزيد من مشاركة المجتمع المدني بانتظام باعتباره شريكاً مهمّاً لا خَصما في النهوض بالحكم الديمقراطي. علماً بأن استمرار كبت المجتمع المدني، والاستبعاد السياسي والاقتصادي، وخاصة للشباب والمرأة، لن يؤدي إلا إلى استفحال انتهاكات حقوق الإنسان، وإثارة النزاعات العنيفة، وإبطاء خُطى التقدُّم نحو الحكم الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والسلام المستدام.

٧٣ - وقد قام الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية للاستعراض من قِبل الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بإعداد طائفة من السياسات والصكوك لتيسير مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحكم الديمقراطي. غير أنه لا تزال توجد فجوات كبيرة بين وضع القواعد وتنفيذها، وهي مسألة ينبغي التعاطي معها، بخاصة على الصعيد الوطني، لتعزيز مشاركة المجتمع المدني الأفريقي في الحكم الديمقراطي على نطاق القارة.

٦ – تحدي التنسيق والمواءمة

٧٤ – تتطور المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية بمعدلات مختلفة، وهو ما ينعكس على مستوى التقدُّم المحرز في إعداد وتنفيذ صكوك الحكم الديمقراطي لكل منها. ومن ثم، يستلزم الأمر تعجيل الجهود الرامية إلى المواءمة بين تلك الصكوك وتعزيز التنسيق على المستوى العملي بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والأمم المتحدة، مع مراعاة مبادئ تفريع السلطة، والمزايا النسبية؛ وإذا لم يؤخذ بنهج منسَّق ومتماسك، فمن المرجَّح أن يجري تطبيق القواعد والصكوك على نحو غير متساوق، مما يقوّض مصداقية التدابير الإقليمية ويتيح فرصاً للأطراف الفاعلة الوطنية لاستغلال الوضع.

٧٥ – وقد اتضحت النتيجة الإيجابية لاتّباع نهج منسَّق في بوركينا فاسو، حيث كان للعمل المشترك السريع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دور رئيسي في الحيلولة دون مزيد من تدهور الأوضاع، والتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن التحرك قُدماً. وفي ضوء ذلك، سوف يستفيد الوضع في بوروندي من تعزيز التعاون بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي بالتراضي للأزمة الراهنة.

جيم – تعزيز دعم الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال الحكم الديمقراطي في أفريقيا

٧٦ – الأمم المتحدة شريك طويل العهد وملتزم للبلدان الأفريقية، والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية للاستعراض من قِبل الأقران والمنظمات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني فيما يُبذل من جهود لتعزيز الحكم الديمقراطي. ونظراً للزخم الجديد الناجم عن برنامج عام ٢٠٦٣، سوف تواصل الأمم المتحدة تقوية دعمها لأفريقيا في مجال تعزيز الحكم الديمقراطي في إطار تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لبرنامج عام ٢٠٦٣. علماً بأن المقترحات قيد النظر في العملية التفاوضية الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعزز التأكيد على ضرورة هذا الدعم، إذ إنه يشمل بعض الطموحات بشأن الحكم الديمقراطي المتجسدة في برنامج عام ٢٠٦٣.

٧٧ – وسوف تعمل الأمم المتحدة، عن طريق كيانات منها فريق الحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على مواصلة تعزيز الدعم للمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تعزيز الحكم الديمقراطي، وذلك بسبل منها تنمية القدرات المؤسسية،

والبشرية، وبحوث السياسات، والدعم التقني والشراكات الاستراتيجية. وسوف يُوجَّه أيضاً دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية من خلال آلية التنسيق الإقليمية. وفي هذا الصدد، سوف تُبذل جهود إضافية لتعزيز كفاءة نظام المجموعات التابع للآلية، وكذلك فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية، من أجل القيام على نحو أفضل بتقديم دعم متماسك ومنسق من الأمم المتحدة إلى أفريقيا في إطار تنفيذ برنامج عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذه العشرية الأولى.

٧٨ - وبناء على إطارنا المشترك لتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال السلام والأمن، سوف تقوم الأمم المتحدة أيضاً بدعم الجهود الرامية إلى تقوية الروابط المؤسسية والعملية بين هيكل الحكم الأفريقي وهيكل السلام والأمن الأفريقي. كذلك سوف تُبذل جهود لتعزيز التعاون بوجه خاص بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، والمكاتب الإقليمية في مجال الحكم الديمقراطي.

٧٩ - كما سوف تقوم الأمم المتحدة، في إطار مبادرة الأمين العام التي عنوانها ”حقوق الإنسان أولا“، بمواصلة تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لدعم جهود أفريقيا في مجال منع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والتصدي لتلك الانتهاكات. هذا، وسوف تدعم الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان في أفريقيا، بما في ذلك تعزيز الدعم لبرنامج البلدان الأفريقية، والمحكمة الأفريقية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية: كما سوف تواصل الأمم المتحدة العمل على تعزيز مشاركة المجتمع الدولي في الحكم الديمقراطي في أفريقيا؛ من خلال كيانات منها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وسوف تركز الجهود في هذا الصدد بوجه خاص على النساء والشباب.

٨٠ - هذا، وسوف تعمل الأمم المتحدة على إشراك المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في استخدام آليتها للرصد، التي أُنشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣٩، لاستعراض الالتزامات المتعلقة بالحكم الديمقراطي التي قطعتها كل الأطراف المعنية في أفريقيا.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨١ - يوافق عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية السبعين لقيام الأمم المتحدة، وسوف يشهد اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والنتائج المتوخاة من تمويل التنمية. علما بأن عام ٢٠١٥ قد شهد اعتماد إطارين جديدين للسياسات المتعلقة بالتحول في أفريقيا ونهضتها، ولا سيما برنامج عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذه العشرية الأولى. وتتكامل هذه الأُطر الدولية والإقليمية في طموحها إلى تعزيز التنمية الشاملة للجميع المرتكزة على الناس في أفريقيا. ومن المهم أن يكفل المجتمع الدولي والأمم المتحدة الترابط والتآزر بين الأُطر العالمية والقارية وأن يدعم بالكامل تنفيذها في أفريقيا. فينبغي، على سبيل المثال، أن يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة دعم هيكل السلام والأمن الأفريقي وهيكل الحكم الأفريقي من أجل التصدي للمسائل والتحديات الجديدة في عمليات السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات، على نحو يعالج الشواغل والطموحات التي تنطوي عليها المواقف الأفريقية إزاء هذه المسائل.

٨٢ - وينبغي من أجل مواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء توسيع الدعم من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بخطة تكامل وتنمية أفريقيا، المثبتة في برنامج عام ٢٠٦٣، والتي سوف تعقب برنامج الاتحاد الأفريقي العشري لبناء القدرات. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، في ضوء دورهما كوكالات منفذة لبرنامج عام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذه العشرية، تعزيز تعاونهما ودعمهما للآلية الأفريقية للاستعراض من قِبل الأقران، بما في ذلك عن طريق الشراكة الجديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بخطة تكامل وتنمية أفريقيا.

٨٣ - ولا يزال دور المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية للاستعراض من قِبل الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، دوراً بالغ الأهمية لتكميل الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية لتشجيع وتوطيد الحكم الديمقراطي. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة زيادة دعمهما للاتحاد الأفريقي في تقوية القدرات المؤسسية لجميع الأجهزة والصكوك الخاصة بهيكل الحكم الأفريقي، بما في ذلك الآلية الأفريقية للاستعراض من قِبل الأقران، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وبرلمان البلدان الأفريقية، فضلاً عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية، على التصدي للتحديات الهيكلية للحكم الديمقراطي.

٨٤ - ومن الضروري تعزيز دور آلية التنسيق الإقليمية وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية؛ من أجل تعزيز التعاون على نطاق المنظومة في رصد الالتزامات الدولية بالديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، في إطار آلية الأمم المتحدة للرصد، وبرنامج عام ٢٠٦٣، والشراكة الجديدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بخطة تكامل وتنمية أفريقيا. وينبغي في هذا الصدد للأمم المتحدة أن تواصل تعزيز دور آلية التنسيق الإقليمية وفرقة العمل المشتركة بين الإدارات، من أجل تعزيز التماسك والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآلية الأفريقية للاستعراض من قِبل الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر الأجهزة المعنية في توطيد السلام، والأمن والحكم الديمقراطي والتنمية في أفريقيا.

٨٥ - ولا تزال الآلية الأفريقية للاستعراض من قِبل الأقران العملية الطوعية الرئيسية بقيادة أفريقية لتعزيز الحوكمة الاقتصادية والسياسية والمؤسسية في القارة. وهي تقوم بدور حيوي في تقديم تدابير علاجية في الوقت المناسب لمعالجة حالات العجز في الحكم الديمقراطي. وينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة مساعدة هذه الآلية في التصدي لما تواجهه من تحديات في إجراء الاستعراضات الوطنية وتنفيذ برامج العمل الوطنية الخاصة بها، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية.

٨٦ - وتتجلى أهمية المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب، لمستقبل أفريقيا في قرار الاتحاد الأفريقي تسمية عام ٢٠١٥ سنة تمكين المرأة وتنمية قدراتها من أجل تحقيق برنامج أفريقيا لعام ٢٠٦٣، وتسمية عام ٢٠١٦ سنة حقوق الإنسان مع التركيز على حقوق الإنسان التي للمرأة. وينبغي للأمم المتحدة تقوية دعمها للدول الأعضاء الأفريقية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما فيه النساء والشباب، في عمليات تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

٨٧ - ويؤكد برنامج عام ٢٠٦٣ على الحاجة إلى نظم ومؤسسات سياسية واقتصادية جيدة الأداء، وخاضعة للمساءلة وشاملة وتشاركية، قادرة أيضا على القيام على نحو فعال بضمان الضوابط والتوازنات. وينبغي للدول الأعضاء الأفريقية أن تواصل، بدعم من الأمم المتحدة، تقوية قدرات المؤسسات الديمقراطية الحيوية من أجل تعزيز تقديم الخدمات العامة والخضوع للمساءلة. وتشمل هذه المؤسسات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، وهيئات إدارة الانتخابات، والبرلمانات، ووسائط الإعلام، والخدمة المدنية، وهيئات مكافحة الفساد، والسلطات القضائية، ومؤسسات إنفاذ القانون والأمن، وما إليها.

٨٨ - وفي ضوء الروابط الأساسية بين الحكم الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والسلام الدائم، والتنمية المستدامة، ينبغي للأمم المتحدة مواصلة تعزيز أوجه التآزر بين هيكل السلام والأمن الأفريقي وهيكل الحكم الأفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وبناء السلام، والتعمير بعد انتهاء التراعات، في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وينبغي على الأخص للأمم المتحدة تعزيز الإجراءات الميدانية المشتركة مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية لتقوية القدرات في مجالات الإنذار المبكّر والرقابة الأمنية الديمقراطية، ومنع العنف الانتخابي، ومعالجة الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب والتطرف العنيف. وينبغي أيضاً للأمم المتحدة تعزيز التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في دعم الحكم الديمقراطي من خلال المكاتب الإقليمية، والبعثات السياسية الخاصة، وبعثات حفظ السلام.

٨٩ - ومن الأهمية بمكان أن تعجّل الأمم المتحدة العمل على دعم المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ المشروع الرئيسي الذي عنوانه "إسكات المدافع". ووفقا لبيان مجلس الأمن الرئاسي الصادر في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/27)؛ الذي يُعرب فيه المجلس عن "استعداده للمساهمة ويدعو الجميع، ولا سيما هيئات الأمم المتحدة المعنية، للمساعدة في تحقيق هذا الهدف، بسبل منها النظر في وضع خطة خمسية عملية وقابلة للتنفيذ دعما لهدف جعل أفريقيا خالية من النزاعات بحلول عام ٢٠٢٠".

٩٠ - وفي ضوء استعراضات عمليات السلام للأمم المتحدة، وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، توجد حاجة ملحّة لقيام الأمم المتحدة بتحديد أُطر وآليات محلية وفعالة للمعاونة في إدماج منظورات الأطراف الفاعلة الإقليمية الأفريقية واهتماماتها وشواغلها في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات الأمن والتنمية للبلدان الأفريقية التي في حالات نزاع أو الخارجة منها، وذلك على نحو يتسم بمزيد من المنهجية والتساوق، من أجل التأكيد على نحو أفضل على البُعد الإقليمي لتحديات النزاع وما بعد انتهائه.

٩١ - وفي ضوء تأثير مرض فيروس إيبولا، ينبغي للمجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، مواصلة دعم جهود التصدي للمرض التي تبذلها الحكومة حتى تنعدم حالات المرض تماماً، والتصدي للتأثير الاجتماعي - الاقتصادي العميق لتفشي المرض. ويتعين على الأطراف المعنية مواصلة الأخذ بالشراكات التي تعين البلدان المتضررة على أن تصبح سهلة التكيف ومكتفية ذاتياً، وذلك بتقوية القدرات الوطنية، بما في ذلك نُظُم الصحة العمومية في شتى أرجاء المنطقة وأفريقيا ككل.
